مصرع مجند في تبادل لإطلاق النار مع مسلحين بمنطقة الشيخ زويد

مصر: الجيش يجدد تعهده بالقضاء على الجماعات الإرهابية في سيناء

تعزيزات من الجيش المصري في سيناء

القاهرة - «وكالات»: قال الجيش المصري إن مجندا قتل يوم الأحد في تبادل لاطلاق النار مع مسلحين بمنطقة الشيخ زويد بشمال شبه جزيرة سيناء حيث يتمركز متشددون يستهدفون رجال الجيش والشرطة منذ عزل الرئيس السابق محمد مرسي.

وجاء في بيان بث على الصفحة الرسمية للمتحدث باسم الجيش على فيسبوك «تنعى القوات المسلحة ببالغ الحزن والأسى شهيد الواجب المجند محمد جودة محمد حقني من قوة تأمين مدينة الشيخ زويد بشمال سيناء الذي استشهد في تبادل لإطلاق النار مع مسلحين على طريق الجورة الشيخ زويد صباح اليوم الأحد».

ولم يشر البيان إلى سقوط مصابين. وقالت مصادر بالجيش في وقت سابق إن مجندا ثانيا اصيب في تبادل لاطلاق النار ونقل لمستشفى للعلاج لكن مصدرا عسكريا آخر نفى في وقت لاحق سقوط اي مصابين.

ومنذ عزل الجيش لمرسي المنتمي لجماعة الاخوان المسلمين قتل مئات من رجال الشرطة والجيش في هجمات نفذها من يشتبه بانهم متشددون في سيناء وامتد نطاقها إلى القاهرة ومدن أخرى.

وعزل مرسي بعد عام واحد في الحكم إثر احتجاجات شعبية حاشدة على حكمه.

وأعلن تنظيم انصار بيت المقدس المتشدد الذي يتمركز في شمال سيناء ويستلهم فكر القاعدة مسؤوليته عن العديد من الهجمات ضد أهداف أمنية من أبرزها تفجيرا مديرية امن القاهرة ومديرية امن الدقهلية ومحاولة فاشلة لاغتيال وزير الداخلية.

ويوم السبت أحال النائب العام 200 شخص يشتبه في انهم متشددون تابعون للتنظيم إلى محكمة الجنايات. وقالت النيابة إن المتهمين ارتكبوا 51 جريمة «إرهابية» أسفرت عن مقتل 40 من رجال الشرطة و15 مدنيا وإصابة 348 شخصا.

وتشكل أعمال العنف تهديدا كبيرا للانتخابات الرئاسية المقررة يومي 26 و27 مايو الجاري والتي يتوقع على نطاق كبير أن يفوز بها وزير الدفاع السابق عبد الفتاح السيسي الذي كان يقود الجيش وقت عزل مرسي.

وقال بيان الجيش يوم الأحد «تجدد القوات المسلحة للشعب المصري العظيم عزمها على مواصلة حربها ضد الإرهاب الأسود وجماعات الظلام التي تهدد أرواح المصريين حتى تمام إستئصالها مهما كلفها ذلك من تضحيات».

ونقلت صفحة المتحدث باسم الجيش عن قائد الجيش ووزير الدفاع الجديد الفريق أول صدقي صبحي قوله يوم السبت «بتوفيق الله وبقوة القوات المسلحة نحن قادرون على إنجاح الإنتخابات الرئاسية».

وأضاف «القوات المسلحة مسؤولة عن تحقيق أمن واستقرار مصر من الداخل والخارج».

القضاء يواصل جلسات قضية «غرفة رابعة» ... والسجن لـ36 من أنصار المعزول

القاهرة - «وكالات»: مثل امام محكمة جنايات الجيزة امس أكثر من 50 من قيادات واعضاء "الإخوان المسلمين، ابرزهم مرشد الجماعة، محمد بديع، بتهم مواجهة السلطات وإشاعة الفوضى في البلاد في اعقاب فض اعتصامي "رابعة" والنهضة."

وكان النائب العام، هشام بركات، قد أحال المتهمين إلى المحاكمة في القضية التي باتت تعرف بـ"قضية غرفة عمليات رابعة" بعد تحقيقات أجرتها نيابة أمن الدولة، طبقا لموقع أخبار مصر.

ويواجه المتهمون، منهم بجانب بديع، مساعده محمود غزلان، وسعد الحسيني، وجهاد عصام الحداد، وسعد خيرت الشاطر، تهم إعداد غرفة عمليات بالقاهرة الكبرى، بهدف توجيه تحركات التنظيم بهدف مواجهة الدولة ومحاولة إسقاطها، والإعلان عن حكومة بديلة تشكلها الجماعة، وإشاعة الفوضى في البلاد.

وبحسب المصدر، فان المتهمين بادروا بنقل غرفة العمليات إلى مقر بديل عقب فض اعتصامي "رابعة" والنهضة"، وعقدوا لقاء تنظيميا اتفقوا خلاله على تنفيذ المخطط، وتوزيع الأدوار بينهم، بالتنسيق مع اللجان الإلكترونية، لإعداد مشاهد وصور غير حقيقية توحي بسقوط قتلى وجرحى بين المعتصمين، وإعداد بيانات صحفية مترجمة للغات الأجنبية ونشر ذلك بالخارج، من خلال المساحات الإعلانية التي تمكن التنظيم من شرائها بوسائل الإعلام الأجنبية، ونشرها بالداخل عن طريق عدة مراكز إعلامية تم إعدادها خصيصا للإيحاء باستخدام الأمن للقوة المفرطة، ومخالفة المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتوسعة نطاق الاعتصام وتنظيم مسيرات تضم عناصر مسلحة من أعضاء التنظيم وآخرين، مستأجرون من ذوي النشاط الإجرامي."

وفي قضية اخرى قضت محكمة امس بالسجن اربع سنوات بحق 36 طالبا من انصار الرئيس الإسلامي المعزول محمد مرسي بعد ادانتهم بالتورط في احداث عنف وقعت امام جامعة الازهر في القاهرة، بحسب ما افاد مصدر قضائي.

وقال المصدر ان "محكمة جنح مدينة نصر حكمت بحبس 36 طالبا بجامعة الازهر اربع سنوات مع تغريم كل منهم 30 الف جنيه (نحو 4300 دولار اميركي)."

ودانت المحكمة المتهمين بـ"التورط في احداث عنف واشتباكات مع الامن وقطع الطريق امام جامعة الازهر في حي مدينة نصر شرق القاهرة في شهر ديسمبر" الفائت.

ومنذ اطاحة الجيش بمرسي في الثالث من يوليو الفائت، يتظاهر انصاره بشكل دوري وتعتبر الجامعات الساحة الرئيسية حاليا للمواجهة بين المتظاهرين الاسلاميين والامن المصري.

وتعد جامعة الازهر، اهم مقصد للدراسة الاسلامية للمسلمين السنة في العالم، بؤرة احتجاجات الطلاب الاسلاميين في مصر.

وتشن السلطات المصرية منذ عزل مرسي حملة واسعة على انصاره خلفت نحو 1400 قتيل معظمهم من الاسلاميين، بحسب منظمة العفو الدولية.

واعتقلت السلطات المصرية أكثر من 15 الف شخص غالبيتهم الساحقة من اعضاء الاخوان وعلى راسهم قيادات الصف الاول في الجماعة الذين يحاكمون في تهم مختلفة، فيما صدرت احكام بالاعدام على مئات منهم في محاكمات جماعية سريعة.

ويواجه مرسي نفسه، اول رئيس مدني منتخب في تاريخ البلاد، ثلاث محاكمات بتهم التخابر مع قوى اجنبية والتحريض على قتل متظاهرين والفرار من السجن ابان ثورة 2011 التي اطاحت بالرئيس الاسبق حسني مبارك.

لجنة التشريع أقرت مشروع قانون يحظر الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين

الأراضي المحتلة: الكنيست يضع العصا في دولاب مفاوضات السلام

الاسرى الفلسطينيون داخل سجون الاحتلال يعانون من ظروف قاسية

الاراضي المحتلة - «وكالات»: اقرت لجنة التشريع بالكنيست الاسرائيلي امس مشروع قانون يحظر الافراج عن الاسرى الفلسطينيين في اطار اي مفاوضات قد تجرى مع هؤلاء في المستقبل.

وجاء القرار الذي شارك فيه وزراء في الحكومة الاسرائيلية رغم تحذيرات وجهت لهم قبل التصويت من مغبة وضع قيود على خيارات اسرائيل في اي مفاوضات مستقبلية مع الفلسطينيين.

ويشمل مشروع القانون منع الرئيس الاسرائيلي من اصدار عفو او تقليل فترة اعتقال اي اسير خاصة ممن شاركوا في قتل اسرائيليين.

ومررت اللجنة الوزارية الخاصة بالتشريع مشروع القانون الذي يحول ذلك دون تخفيف احكام السجن بحق الاسرى الفلسطينيين او الافراج المبكر عنهم.

وقالت الاذاعة الاسرائيلية انه تم الموافقة على المشروع باغلبية سبع اصوات مقابل ثلاث اصوات من اعضاء اللجنة.

واشارت الى «ان وزيرة القضاء ومسؤولة ملف المفاوضات مع الفلسطينيين تسيبي ليفني ووزيرة الصحة ياعيل جيرمان ووزير العلوم يعقوب بيري صوتوا ضد مشروع القانون».

وقبل التصويت كان وزير الاقتصاد الاسرائيلي نفتالي بينت قد تعهد باصدار القانون من خلال حزبه في الكنيست.

ونقلت الاذاعة الاسرائيلية عن بينت الذي يتزعم حزب (البيت اليهودي) المتطرف «ان الاسرى لن يروا نور الشمس في حياتهم على الاطلاق بعد دخولهم السجن وان الوقت حان لوضع نهاية لعمليات اطلاق سراح الاسرى الفلسطينيين في اطار اي عملية مفاوضات مستقبلية».

ومن جهتها أعربت وزيرة العدل في الحكومة الاسرائيلية ومسؤولة «ملف المفاوضات مع الفلسطينيين تسيبي ليفني عن «معارضتها لهذا المشروع».

وحذرت ليفني وفقا للاذاعة الاسرائيلية من ان اقرار هذا المشروع من شانه ان يفرض قيودا على قدرة المشاورة السياسية للحكومة. يذكر ان اسرائيل رفضت اطلاق سراح الدفعة الرابعة من قدامى الاسرى البالغ عددهم 30 اسيرا في نهاية شهر مارس الماضي تنفيذا لاتفاق مسبق مع الفلسطينيين ما شكل سببا لتعثر ووقف المفاوضات التي تجري بين الطرفين.

وفي اسرائيل يعتبر العفو عن السجناء والمعتقلين واحدا من الامتيازات الكبيرة التي يمنحها القانون للرئيس في اسرائيل والتي تحمل اشارة رمزية كبيرة الى حد كبير.

ووفق صحيفة «يديعوت احرنوت» فقد شهدت الاشهر الاخيرة زخما ودعما واضحا من اعضاء في الكنيست والذين نظموا حملات ضد أي عملية لاطلاق سراح اسرى كجزء من اي مفاوضات مع الفلسطينيين.

من جانبه شدد وزير شؤون الاسرى والمحررين الفلسطيني عيسى قراقع بمشروع القانون.

وقال قراقع في تصريح لاذاعة محلية في غزة ان المشروع ليس جديدا وان «هناك صرعة» في الكنيست برزت مؤخرا في طرح مشاريع قوانين تتعلق جميعها باجراءات ضد الاسرى واصفا الحكومة الاسرائيلية بانها «حكومة عصابات وحكومة مستوطنين».

جيش الاحتلال يستعرض عضلاته في شبعا والجولان

القدس المحتلة - وكالات: بدا جيش الاحتلال الإسرائيلي منذ صباح الامس مناورة عسكرية واسعة في منطقتي مزارع شبعا اللبنانية والجولان المحتلتين ، شارك فيها سلاحا المدفعية والدبابات ، إضافة إلى الطائرات الحربية والمروحية والاستطلاعية من دون طيار.

وترددت أصداء أصوات الانفجارات في القرى اللبنانية الحدودية المحررة.

وأحصت الوكالة اللبنانية للإعلام الرسمية انفجار حوالي 100 قذيفة حتى هذه الساعة وسقط معظمها داخل المزارع المذكورة.

وقال الجيش الاسرائيلي امس إنه قرر اعتبار جزءا من مرتفعات الجولان السورية المحتلة «منطقة عسكرية مغلقة» مخافة انتشار المعارك الدائرة على الجانب السوري بين الجيش والمعارضة الى الاراضي التي تحتلها اسرائيل.

ونقلت وكالة فرانس برس عن ناطق باسم الجيش الاسرائيلي قوله إن المنطقة المحيطة ببلدة القنيطرة اغلقت «لدواع امنية».

من جانب آخر نقلت الوكالة عن مصادر امنية اسرائيلية قولها إنها تخشى تاثر المنطقة بالقتال الدائر بين قوات الجيش السوري ومسلحي المعارضة.

وكان المسلحون السوريون المعارضون قد أسسوا في وقت سابق من العام الحالي ما وصفوه «بالجبهة الجنوبية» التي تضم 30 الف مسلح تقريبا ينتمون الى 55 فصيلا مسلحا معارضا.

وكانت اسرائيل قد احتلت 1200 كيلومترا مربعا من اراضي مرتفعات الجولان السورية في حرب عام 1967، وقامت بضمها لاحقا في خطوة لم يعترف بها المجتمع الدولي. وفي مارس الماضي، شن الطيران الحربي الإسرائيلي غارات على اهداف داخل سوريا ردا على هجوم في الجولان اسفر عن اصابة اربعة جنود اسرائيليين.

الجزائر: الادعاء يطالب بسجن متظاهرين ضد ترشح بوتفليقة

الجزائر - وكالات: طلب ممثل النيابة في محكمة سيدي امحمد في الجزائر السجن ستة نافذة بحق شابين احدهما تونسي قبض عليهما خلال تظاهرة ضد ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لولاية رابعة، بحسب محاميهما.

وقال المحامي امين سيدهم احد اعضاء هيئة الدفاع المؤلفة من 12 محاميا، "طالب ممثل النيابة بحبس المتهمين عاما نافذا".

وتنطق المحكمة بالحكم في 18 مايو بحسب المحامي.

واوقف التونسي معز بنصير والجزائري محمد قاضي في 16 ابريل بوسط العاصمة الجزائرية اثناء منع الشرطة تظاهرة لحركة بركات (كفى) تعارض ترشح بوتفليقة لولاية رابعة في الانتخابات التي جرت في اليوم التالي وفاز فيها بـ 81.3 بالمئة.

وتم توجيه تهمة "التجمهر غير المسلح في ساحة عمومية والمساس بالامن العام" للشابين بالاضافة الى تهمة الاقامة غير الشرعية بالنسبة للتونسي.

والشابان رهن الحبس المؤقت منذ 20 ابريل في انتظار محاكمتهما. ونفى المتهمان "اي علاقة مع المتظاهرين" واكدا انهما "مرا صدفة (اثناء التظاهرة) والقي عليهما القبض داخل مقهى"، بحسب سيدهم.

واعتبر المحامي والناشط الحقوقي مصطفى بوشاشي ان "هذا النوع من المتابعات القضائية يشكل خطرا فعليا على الحريات وحقوق الانسان بالجزائر".

وبوشاشي نائب منتخب في البرلمان الا انه استقال مؤخرا للتنديد بعجز البرلمان عن القيام بدوره.

واضاف "بحسب الملف لا يمكن تكييف التهمة على اساس تجمهر غير مسلح، انهما متابعان بغير وجه حق" منددا بعدم استقلال القضاء.

من جهته تساءل سيدهم "كيف يمكن ان توقف شخصين بتهمة التجمهر بيتما هما في مقهى.. هذه المحاكمة مساس خطير بحرية التنقل".

وكانت منظمات حقوقية عدة طالبت باطلاق سراح الشابين وندد بـ"الملاحقة القضائية التعسفية" لهما.

وبحسب القانون فان عقوبة الشابين يمكن ان تصل الى السجن ثلاث سنوات.

ودعت المنظمات الحقوقية السلطات الجزائرية الى "احترام حريات المواطنين الجزائريين وحقهم في التظاهر السلمي للمطالبة بحقوقهم".

ويحظر قانون جزائري صادر في 2001 التظاهرات في الجزائر العاصمة.

ليبيا تستأنف محاكمة سيف القذافي و36 من رموز نظام والده

طرابلس - «وكالات»: أعلنت السلطات الليبية امس عن استئناف محاكمة 37 شخصية من رموز نظام معمر القذافي، وذلك في جلسات علنية تبث على الهواء عبر القنوات الفضائية المحلية والعربية.

ونقلت وكالة الأنباء الليبية الرسمية أن الجلسة مثل أمامها جميع المتهمين بما فيهم، سيف الإسلام القذافي، المحبوس في الزنتان وكذلك المحبوسين بمصراتة وذلك بعد ربط المحكمة عبر الدائرة المغلقة (وهو نظام يسمح بإدارة المحاكمة مباشرة من مناطق أخرى قد يتواجد فيها المتهم، في حال استدعى الأمر للمحافظة على سلامته وأمنه وغيرها من الأسباب)

وأشار التقرير إلى أن المتهمين يواجهون عددا من التهم من بينها جرائم الدعم اللوجستي للنظام السابق بهدف إجهاض ثورة 17 فبراير والفساد الاداري والمالي والإبادة الجماعية والتحريض على الاغتصاب، واصدار الأوامر بإطلاق النار على المتظاهرين العزل، وجلب المرتزقة، واثارة الفتن، وحشد الجحافل، وتشكيل مليشيات مسلحة، والنهب والتخريب، وخيانة الأمانة.

ويشار إلى أن المحكمة قامت بتأجيل محاكمة سيف الإسلام القذافي، لجلسة الـ25 من مايو الجاري، وذلك في سبيل إعطاء الدفاع فرصة لتقديم قضيته، بحسب ما قاله رئيس التحقيقات في مكتب الادعاء العام الليبي، صديق الصور.

السودان: البشير يلهي أحزاب المعارضة بـ«عظمة حرية زائفة»

عمر البشير

الخرطوم - «وكالات»: تمكنت احزاب سياسية سودانية عدة من عقد جمعيات عامة منذ منتصف ابريل شارك فيها الالاف من انصارها من دون التعرض للقمع الذي دأب عليه النظام، لكن وعود الاخير بالحوار بقيت بدون تغييرات عميقة.

وتمكن حزب "الاصلاح الان" الذي اسسه في ديسمبر غازي صلاح الدين عتباني مستشار الرئاسة سابقا والذي طرد من حزب المؤتمر الوطني الحاكم، من حشد انصاره من دون التعرض لقمع قوات الامن.

وخلال الاشهر الاخيرة سمحت الحكومة بالتجمعات السياسية ثم حظرتها باستثناء تلك التي حصلت على تراخيص مسبقا، لكن واقع الامور يشي بنوع من التسامح ادى الى تنظيم تجمعات سياسية.

وقال صديق يوسف (82 سنة) العضو في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني، احد اقدم الاحزاب في العالم العربي، "اننا نشهد انفتاحا".

لكن رغم ان حزبه تمكن مؤخرا من عقد مهرجان في ملعب لكرة القدم، لا يعتقد يوسف ان الانفتاح سيستمر طويلا ورجح ان "تحظر السلطات تجمعنا المقبل".

والمعارضة بصدد اختبار الحكومة فيما يحاول الرئيس عمر البشير ان يمد يده في اطار سياسة "التجديد" وفق ما يرى الشفيع محمد المكي من جامعة الخرطوم.

وقد بدأت هذه السياسة في يناير الماضي عندما كانت البلاد تعاني اضطرابات على خلفية ازمة اقتصادية عميقة اضافة الى عزلة على الصعيد الدولي.

وقال المكي "انها لعبة سياسية" موضحا ان "الايام القادمة ستثبت اذا كانت الحكومة صادقة في سعيها الى التغيير او لا".

وهزت السودان في سبتمبر الماضي تظاهرات حاشدة احتجاجا على ارتفاع اسعار الوقود، ارتفعت خلالها دعوات الى استقالة الرئيس، وشكلت اكبر تحرك شعبي منذ تولي الرئيس عمر البشير الحكم اثر انقلاب قبل 25 سنة.

وسقط خلال قمع تلك التظاهرات نحو مئتي قتيل وفق منظمة العفو الدولية، وتعرضت الصحافة والمعارضة لمضايقات قبل تشكيل لجنة حوار سياسي في يناير.

وقال كبير مساعدي البشير ابراهيم غندور لفرانس برس في مارس "الان اصبحت الاحزاب السياسية حرة في تنظيم تجمعاتها خارج مقراتها" وبامكان الصحف المحظورة ان تصدر مجددا.

لكن البشير حرم في ابريل حزبين سياسيين من تنظيم تجمعات بدون رخصة مسبقة، حتى في مقراتها.

ويرى منتقدو النظام انه "سراب حرية" في بلاد تسود فيها القوانين المعادية للحرية والتي تسمح مثلا باعتقال شخص اكثر من اربعة اشهر بدون اجراءات قضائية.

لكن الشيوعيين اغتنموا هذه الفرصة وعقدوا الشهر الماضي اول جمعية عامة منذ انتخابات 2010.

وقال يوسف الذي لا يشارك حزبه في الحوار مع الحكومة، ان السلطات لم تتدخل "لكنه كان اجتماعا غير قانوني".

واعلن سفير الاتحاد الاوروبي في الخرطوم توماس اوليكني الاربعاء ان شرط نجاح الحوار هو ان يشمل المجتمع المدني والشباب والمجموعات المسلحة التي تخلت عن العنف، واذا لم يكن كذلك فانه قد يصبح مشاورات بين "الاحزاب التقليدية".

وتساءل دبلوماسي غربي "كيف يمكن فتح حوار وطني عندما تشهر الحرب على نصف شعبك؟"

ويرى منتقدو الرئيس ان الاحزاب التي انضمت الى الحوار، اي المؤتمر الوطني الشعبي بزعامة حسن الترابي والامة بقيادة الصادق المهدي والاصلاح الان لعتباني، تبحث عن تقاسم السلطة.

من جانبه، اكد عضو في احد الاحزاب المشاركة في الحوار ان البشير يبحث عن "تغيير حقيقي" لانه يدرك ان بلاده تنهار لكن جهاز قوات الامن يقاوم. الا ان يوسف اعتبر ان الرئيس السوداني ليس صادقا وانه يبحث خصوصا عن "تغيير صغير" من شانه ان يسمح له بالاستمرار في الحكم.